

المكتبات الأكاديمية: أربع ملاحظات نقدية وجنازة للمقاييس

إيسيدرو أغيو



المخلص:

يقدم المقال نقدًا لأدوار المكتبات والمكتبيين الأكاديميين في إدارة الإنتاج العلمي وتقييمه، ويناقش حدود الاعتماد على حسن النية والمهارة التقنية دون تكوين متخصص. ويعرض مشكلات التبعية والتعقيم وقصر النظر وفقدان الأهمية، مع التركيز على أنظمة معلومات البحث الجاري وشفافيتها واستدامتها وتوجهها للمستخدمين. كما يدعو إلى مأسسة المسؤوليات وبناء بنية عامة تعاونية تستند إلى كفاءات ومعايير دولية، بدل تكرار حلول داخلية مرتفعة التكلفة. وينتقد الاستخدام غير المتبصر للمتوسطات والأرباع في توزيعات بيبليومترية شديدة التفاوت، ويؤكد ضرورة النظر إلى الآثار والعواقب الفعلية للمنتجات والسياسات. ويظل العرض رأيًا نقديًا منسوبًا إلى صاحبه وسياقه، يفتح نقاشًا حول القيمة المهنية وجودة التقييم والمصلحة العامة، لا حكمًا شاملًا على جميع المكتبات.

الكلمات المفتاحية: المكتبات الأكاديمية، تقييم البحث، (CRIS)، القياس الببليومتري، المهنة المكتبية

مقدمة:

رغم توجه هذه التعليقات بوضوح إلى الشق الأكاديمي من مهنتنا، أؤكد أن المنتجات والخدمات المكتبية الأخرى ينبغي أن تراعي أيضًا الأثر الفعلي والعائد والعواقب غير المتوقعة أو غير المرغوبة للقرارات المنهجية، إلى جانب التميز التقني. فلم تستخدم بعض المنتجات على نحو مناسب؛ ومن أمثلتها التراخيص الوطنية لـ (WoS) و (Scopus) التي أفرزت فجأة خبراء في القياس الببليومتري تلقوا تدريبًا سريعًا، وتصنيفات الدوريات والناشرين التي تتجاهل تنوع المحتوى والجودة داخل الدورية أو الدار نفسها.

أولاً، عن التبعية:

تتزايد مطالبة مكثبي الجامعات ومراكز البحث بدور أوضح وظهور أكبر في مؤسساتهم. وقد أصبح تقييم نتائج البحث محورًا لإدارتها؛ وبفضل التراخيص الوطنية لقواعد القياسات الرئيسة، يطالب المكثبون، المتمرسون في تشغيلها، باندماج أكبر في النظام.

لكن طلب الاعتراف يصطدم بعائقين: نظرة أعضاء هيئة التدريس الأبوية المتعالية إلى عمل المكثبي، وضعف التكوين في المقاييس، أي القياس البليومتري السهل المتزايد والمفرط. ويُضاف إلى ذلك جهل عميق بالتخصصات قد يستره حسن النية، وحسن النية لا يفني عن الكفاءة المهنية. وفي الواقع تحول المكثبي الأكاديمي، مع استثناءات، إلى إداري محض ينال بدرجات متفاوتة تقديرًا فرديًا من عميله، أستاذًا أو مديرًا. وقد يسوء الأمر مع صعوبة المهمة: استخراج مؤشرات اسم مميز مثل (Isidro Aguillo) بسيط، لكن استخراج مؤشرات اسم شائع مثل (Carlos Martínez) قد يتطلب مشاركة مكثفة من صاحبه. وفي الحالين قد نخلص إلى إمكان الاستغناء عن المكثبي.

ثانيًا، عن التعقيم:

نشأت مراكز (CRAI) ومنتجاتها وخدماتها لتلبي هذه الاحتياجات برؤية تكاملية. والمظهر إيجابي، لكنها غالبًا حلول خاصة تصمم داخليًا بتكلفة موارد مرتفعة، لأنها نادرًا ما تستفيد من وفورات الحجم.

ويصعب تقييم جودة مراكز كثيرة لأنها، للأسف، غير مفتوحة للمجتمع خارج جامعتها، وهو أمر غير مقبول خصوصًا في (CRIS). وحين يمكن فحص الأعمال نجد منتجات متقدمة أو غير محدثة أو غير ملائمة، ومؤشرات حذر المجتمع العلمي منها منذ زمن، بل قرارات تبدو متأثرة بمصالح فئات أو أفراد. ولا يضر غياب الشفافية عرض إنجازات الجامعة فقط، بل يحرم كل منتج المعرفة من الظهور.

ثالثًا، عن قصر النظر:

أشهر المصادر لدى مكثبينا هي المصادر المتاحة، وهو قول يبدو بديهيًا؛ لكن اعتمادنا على خدمات خارجية وقيودها يقلل ظهورنا وقيمة قدراتنا. وليست المشكلة جديدة؛ فقد أنتجت المهنة منذ سنوات بل عقود منتجات متخصصة تضاغت قيمتها واستخداماتها مع انتشار الويب.

هذه منتجات عالية الجودة لا يعيبها تقنيًا شيء، وقد يبدو ضعفها الأكبر الاستدامة. وهنا يعود التعويل على حسن النية، لا لسد النقص فقط بل كممارسة جيدة وقصة نجاح. فهل منعت هذه المثالية قيام نظام (CRIS) الوطني الضروري، رغم أن قلة باتت تؤيد كلفة البدائل الحالية الفادحة وتقادمها؟ وفي حالات أخرى تقود منتجات تستحق الاعتراف والجوائز على المستوى الدولي إلى سياسات غير مناسبة وتحديات غير مهمة ومواقف ضارة. ودون تسمية حالات بعينها نسأل: هل زاد دعم الوصول المفتوح رسوم معالجة المقالات (APC) دون خفض الاشتراكات؟ وهل تفضل مقاييسنا الكم على کیف؟ وهل تدفعنا الشوفينية إلى عزل علمنا؟ وهل يشوه التعلق بالشكل في الاتصال العلمي المضمون؟ والأخطر عندي: هل أنسانا الانشغال بأنفسنا الاحتياجات الحقيقية لمستفيدينا وعملائنا، الذين نادرًا ما نعاملهم زملاء؟

رابعًا، عن فقدان الأهمية:

يجب أن تطالب المهنة، في المجال الأكاديمي والعلمي على الأقل، بدور أكبر في اختصاصها، ولا يتم ذلك دون مؤسسة. وينبغي أن تكون أنظمة (CRIS) الوطنية والإقليمية في أيدي مؤسسات عامة مستقلة عن منتجي المعرفة، بتمويل مناسب وكفاءات مهنية ومعايير وتقنيات دولية.

وتحتاج كذلك إلى أجندة واضحة للسياسة العامة، ومسؤوليات محددة ذات قوة قانونية في مجالات تقصر فيها حاليًا جهات مثل (Fecyt) و (Aneca) و (INE) وغيرها من المؤسسات غير المهيأة. ولن تؤدي الحلول الجزئية، خاصة تسويق حسن النية بوصفه حلًا، إلا إلى ابتعاد المهنة عن مواقع القرار والحكم عليها بفقدان الأهمية، وهو وضعنا الحالي للأسف.

جنازة مقاييس النزعة المركزية:

تجنبنا الحالات المحددة مراعاة للحساسيات حتى لا يتشتت النقاش دفاعًا عن مصالح متضررة. لكن لا أريد إنهاء الحجج دون مثال لسوء الممارسة ولو من زاوية تقنية. اعتادت مهنتنا استخدام مقاييس النزعة المركزية، وخاصة المتوسط الحسابي. وخلافًا لما تعلمتموه في الابتدائية، ليست معظم التوزيعات طبيعية كجرس غاوس؛ بل تتبع قوانين القوة والذيل الطويل، بما فيها قوانين القياس الببليومتري المدرّسة. وينبغي للمؤلفين ومحرري الدوريات ومديري المكتبات والاستشاريين تجنب استخدامها دون تمييز، سواء المتوسطات، كمعامل التأثير سيئ السمعة في رأي المؤلف، أو النطاقات الواسعة كالأرباع. فمثلًا، قد أكون في ربع الدخل نفسه مع (Amancio Ortega)، لكن راتبي بعيد جدًا عن متوسط ذلك الربع.